

الأصل المعروف بالمبسوط

فإن قامت لهما جميعا البينة أجزت البيع في العبد والأمة .

17 وإذا كان عبد في يدي رجل فقال ابتعته من فلان بألف درهم ونقدت الثمن وقال فلان ما بعته هذا العبد وإنما بعته جارية بهذه الألف وقبضت الثمن ودفعته إليك فإنه يحلف بما باه العبد فإن حلف رد عليه العبد ثم يحلف الذي كان في يديه العبد ما اشترت منه جارية ولا قبضتها فإن حلف رد عليه الآخر الألف .

وأيهما نكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه .

وإن لم يتحالفا ترك العبد في يديه على حاله كهيئته كما كان .

فإن قامت لهما جميعا البينة على ما ادعى كان العبد له ولزمه ألف أخرى .

18 وإذا اشترى الرجل عدل زطي وأقر أنه زطي ولم يره وقبضه على ذلك ثم جاء به بعد ذلك يردده وقال وجدته كرايس فإنه لا يصدق